الزهراء: مجلة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية والعربية
e-ISSN: 2502-8871
p-ISSN: 1412-226X
DOI: http://dx.doi.org/10.15408/zr.v20i1.32038
السنة العشرون، العدد : ١، 1444هـ/2023م
هذا المنشور متاح مجانا بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه CC-BY-SA
https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/

العلة النحوية في إعراب الفعل المضارع (دراسة نحوية تحليلية)

◊ وردة فاخرة
جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية جاكرتا – إندونيسيا
wirdahfachri@gmail.com

تاريخ إصدار المقال :
تاريخ الاستلام: ١٤ فبراير ٢٠٢٣
تاريخ المراجعة: ٣٠ مارس ٢٠٢٣
تاريخ القبول: ٢٥ أبريل ٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية:
العلة النحوية، الفعل المضارع، الجرّ، الجزم

الملخص

تهدف هذه الدراسة لإظهار على عظمة اللغة العربية، من خلال البحث عن العلة النحوية التي تكون جزءا من دارسة أصول النحو بالإضافة إلى أن العلة النحوية تهتم بالحالات الإعرابية لأواخر الكلمات، إلى الظواهر اللغوية الأخرى، ومن الكلمات العربية هي الأفعال ومن بينها الفعل المضارع الذي يقبل علامة الإعراب، وله علامة الإعراب الخاصة وهو الجزم، أيضا أنه لايجوز دخول الجر الذي يكون علامة الإعراب الخاصة للأسماء، ولابدّ من دراسة العلة النحوية من هذه المسألة لكشف الأسرار الظواهر اللغة العربية التي وضعها علماء اللغة والنحو. وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمقارنة، وتقوم الباحثة بجمع أقوال النحاة من أمهات الكتب النحوية في باب علة إعراب الفعل المضارع مثل الكتاب لسيبويه، اللعلل النحوية للزجاجي، الخصائص لابن جني، والتبصرة والتذكرة للصيمري، شرح المفصل لابن يعيش وشرح التسهيل لابن مالك وهمع الهوامع للسيوطي. ثم تحللها وتقارن بين هذه الأقوال وتقوم بالتعليق والترجيح .

Al-Zahra: Journal for Islamic and Arabic Studies
e-ISSN: 2502-8871
p-ISSN: 1412-226X
DOI: http://dx.doi.org/10.15408/zr.v20i1.32038
Vol. 20, No. 01, 2023 M-1444 H
This is an open access article under CC-BY-SA license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

The grammatical Vowel in The *I'rab* of The Present Tense (Analytical Grammatical Study)

◊ **Wirdah Fachiroh**

UIN Syarif Hidayatullah Jakarta-Indonesia
wirdahfachri@gmail.com

Article History
Received: February 14, 2023
Revised: March 30, 2023
Accepted: April 25, 2023

Keywords
Grammatical Vowel, Present Tense, Preposition, Assertiveness

Abstract

This study aims to show the greatness of the Arabic language, by searching for the grammatical vowel, which is part of the study of the origins of grammar. Inflection, and it has a special sign of inflection, which is assertiveness. Also, it is not permissible to enter the preposition that is the special sign of inflection for nouns, and it is necessary to study the grammatical cause of this issue in order to reveal the secrets and phenomena of the Arabic language that were developed by linguists and grammarian. This study relies on the descriptive, analytical and comparative approach, and the researcher collects the sayings of grammarians from the most important grammatical books in the chapter on the reason for the inflection of the presenttense, such as the book by Sibawayh.The grammatical arguments of al-Zujaji, the characteristics of Ibn Jinni, the insight and the remembrance of al-Saimar, the explanation of the detailed explanation of Ibn Ya'ish, the explanation of the facilitation of Ibn Malik, and the memorization of al-Hawami' by al-Suyuti. Then you analyze it and compare these sayings and make comments and weighting. The result of this research is that the grammatical reason has indicated the richness of the Arabic language and the eloquence of its people and revealed the Arabic secrets, especially in understanding the inflection of the present tense and its reason in being specialized in assertiveness and not entering the preposition in it.

المقدمة

إن الاسم لما كان هو المستحق للإعراب في أصل الكلام، استحق جميع الحركات لقوته. وضارع الفعل الاسم فجرى مجراه، واستحال دخول الحركة التي هي الجر عليه؛ لما تبين لك من فساد ذلك في موضعه، فجعل مكان تلك الحركة -التي- هي الجر والجزم؛ ليكون معادلا للاسم في إعرابه؛ لتمام مضارعته له.[1]

ولابد من تعريف العلة هذه المسألة. فانطلاقا من هذا لقد اخترت هذا الموضوع لأسباب آتية :

١. إن دراسة أصول النحو من أهم الدراسات في كليات المتخصصة بدراسة اللغة.

٢. عند بعض العلماء أن العلة أصل من الأصول النحوية.

٣. ينبغي لكلّ دارس قواعد اللغة العربية في أمس الحاجة إلى تعريف العلة النحوية لكل مبحث من موضوعات أبواب النحو ومنها باب علامة الإعراب للأفعال المضارعة.

وأما أهداف هذا البحث:

١. لمحافظة على أصالة اللغة العربية.

٢. لصون القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة من عادية التحريف وغائلة اللحن، فاللغة العربية خدمة لهما لذلك لابد المحافظة على أصالتها.

٣. لمعرفة فوائد العلة النحوية الجلية التي تهتم أساسا بالحالات الإعرابية لأواخر الكلمات، إلى جانب الظواهر اللغوية الأخرى كحذف بعض حروف الكلمة، أو استبدال حرف بآخر، أو تغيير صيغة الكلمة.

٤. لمعرفة كون إعراب الأفعال المضارعة واختصاصها بالجزم وعدم الجرّ فيها.

ولم يكن في الأفعال المضارعة جر فقصدها دون سائر الأفعال؛ لأن كل فعل سوى المضارع مبني غير معرب. فإذا كان فعل المضارع معربا، فلم امتنع من الخفض؟ وسنجيب هذا السؤال في علة عدم دخول جر في الأفعال.

وأما المنهج الذي سيقوم الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي والمقارن. لقد قامت الباحثة بجمع آراء العلماء في علة جزم الأفعال المضارعة وعدم جرّ الأفعالمع تحليلها ثم قامت بمقارنة آراء العلماء.

ولقد رتبت الباحثة في هذا البحث للأمور التالية :

الأول : المقدمة.

الثاني : تعريف العلة لغة واصطلاحا.

الثالث :علة عدم دخول الجرّ للفعل .

الرابع : آراء العلماء في علة عدم دخول الجرّ للفعل .

الخامس: علة اختصاص الفعل المضارع بالجزم دون الاسم .

السادس: آراء العلماء في علة اختصاص الفعل المضارع بالجزم دون الاسم.

السابع: خلاصة البحث.

[1] ينظر شرح الكتاب ٤٢/١

الثامن: قائمة المصادر والمراجع.

تعريف العلة لغة واصطلاحا

قبل أن نتكلم عن تعريف العلة، نرى أن العلة تمثل ركنا من أركان مناهج البحث في العلوم التي وجدت في البيئة الإسلامية إبان ازدهارها، سواء في علم الكلام، في علم أصول الفقه أو في الدرس اللغوي للعربية. وهناك كثير من الآيات القرآنية التي تزود المسلمين بمصدر خصب التعليل، ومنها الآيات التي وردت لتحث العقل على التفكير والتدبر والنظر، يقول الله تعالى: "(كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون)"من الآية ٢١٩ من سورة البقرة ، وفي آيات أخرى "(فلينظر الإنسان ممّ خلق)" الآية ٥ من سورة الطارق. وكل ذلك يحث على التفكير والتدبر والنظر الذي يسلم جميعه إلى التعليل، وأيضا هناك الآيات جاءت على سورة علاقة سببية بين علة ومعلول، يقول الله تعالى: (لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبون) (الآية ٩٢ من سورة النساء).

والعلة النحوية تهتمّ أساسا بالحالات الإعرابية لأواخر الكلمات، إلى جانب كثير من الظواهر اللغوية الأخرى كحذف بعض حروف الكلمة، أو استبدال حرف بآخر، أو تغيير صيغة الكلمة. وسنرى ما هي تعريف العلة ؟

- العلة من علة: أي سقاه السقية الثانية، والعلة: المرض، وحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه شغله الأول.[2]
- العلة بالكسر وتشديد اللام لغة اسم لعارض يتغير به وصف المحل بحلوله لا عن اختيار ولهذا سمي المرض علة.[3]
- التعليل في اللغة: مصدر علّل، يقال علل الرجل: سقى سقيا بعد سقي، والثمرة جناها مرة بعدها بعد أخرى وعلل فلانا بطعام وغيره: شغله ولها به، وعلل فلان المال: أحسن القيام عليه.[4]

وفي اصطلاح أهل المناظرة: علل الشيء: بين علته وأثبته بالدليل، والتعليل تبيين علة الشيء، ويطلق عليه عندهم أيضا الشيء: بيّن علته وأثبته بالدليل، والتعليل تبين علة الشيء، ويطلق عندهم أيضا ما يستدل فيه بالعلة على المعمول، ويسمى برهانا لميا.[5]

وحسن التعليل عند أهل البديع هو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير مطابق لما في نفس الأمر في لفظ الحسن سبق بيانه مستوفى.[6]

---

[2] ينظر: الاشتقاق لابن دريد (ص) ٥٥ تحقيق: عبد السلام هارون -مؤسسة الخانجي- ١٣٧٨ هـ/ ١٩٥٨ م؛ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري مادة (ع ل ل) ١٧٧٣/٥ -دار العلم للملايين -بيروت- الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ/ ١٩٥٦ م؛ مقاييس اللغة لأبي حسين أحمد بن فارس زكريا في مادة "ع ل" (ص) ٢٣٨ – دار الحديث القاهرة ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م؛ تاج العروس للزبيدي مادة (ع ل ل) ٣١/٨ دار ليبيا بنغازي -دون ذكر سنة الطبعة-

[3] ينظر الكشاف اصطلاح الفنون لمحمد علي ابن الشيخ ابن قاضي ١٠٣٦/٣ -دار صادر -بيروت- دون ذكر سنة الطبعة.

[4] ينظر كشاف اصطلاح الفنون لمحمد عل ابن الشيخ علي ابن قاضي ١٠٤٥/٣

[5] ينظر المصدر السابق وأيضا تعليل الأحكام عرض وتحليل لطريقة التعليل وتطوراتها في عصور الاجتهاد والتقليد للأستاذ مصطفى شلبي (ص) ١٢ -دار النهضة العربية- بيروت-لبنان- سنة الطبعة ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م

[6] ينظر كشاف اصطلاح الفنون ١٠٤٥/٣

وفي اصطلاح النحويين، كما قال الزجاجي: "(أن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق)".[7]

وقال ابن جني[8] في الخصائص: "(اعلم أن إعلال النحويين -وأعني بذلك حذاقهم المتقين، لا ألفاظهم الستضعفين- أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه، لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية، بخلاف النحو فإن كله أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته)".[9]

لقد فرق الأنباري[10] بين العلة والتعليل، فعلى حين انصب اهتمامه في الجانب التنظيري لعلم الأصول على العلة الموجبة للحكم وذلك في كتاب (لمع الأدلة)، فقد انصب اهتمامه في الجانب التطبيقي العملي على التعليل بعامة، وبخاصة في كتاب (أسرار العربية)، الذي يعد كتابا في العلل.[11]

كما سبق ذكره أن الباحثة ستعرض بالتفصيل عن علة عدم جرّ الفعل المضارع.

علة عدم دخول الجر للمضارع

ولم يكن في الأفعال المضارعة جر فقصدها دون سائر الأفعال؛ لأن كل فعل سوى المضارع مبني غير معرب. فإذا كان فعل المضارع معربا، فلم امتنع من الخفض؟ وللعلماء أقوال لإجابة هذا السؤال وغالبا أن حجتهم في كون عدم علة في الفعل لقلة الفائدة فيه، وأيضا أن الفعل والفاعل كالشيئ الواحد، والمجرور من الاسم الجارّ يقوم مقام التنوين، فلا يجوز للفعل والفاعل، لأن التنوين حرف ضعيف. وسنذكر أقوال العلماء في هذه المسألة.

آراء العلماء في علة عدم دخول الجرّللفعل

لقد تعددت أقوال العلماء في عدم دخول الجر للمضارع :

الأول : لقد ذكر سيبويه في هذه العلة حيث قال: "(وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال)".[12]

---

[7] الزجاجي هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ولد بنهاوند -جنبي همذان-، ومات على أرجح الأقوال ٣٣٧ هـ، ومن مؤلفاته كتابه الجمل، الأمالي، كتاب الإيضاح في علل النحو، شرح مقدمة أدب الكاتب؛ ينظر مقدمة الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق: د/ مازن المبارك (ص) ١-٨، دار النفائس- الطبعة السادسة ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م.

[8] ابن جني هو: أبو الفتح عثمان ابن جني، مولده الثلاثين وثلاثمائة، وتوفى سنة اثنتين وتسعين وثلاث مائة، ومن مؤلفاته: الخصائص، سر صناعة الإعراب، المحتسب. (ينظر: بغة الوعاة ١٥٧/١)

[9] نص ابن جني باختصار. (الخصائص لابن جني ٤٩/١ -تحقيق: د/ محمد علي النجار- الهيئة العامة المصرية للكتاب- الطبعة الرابعة ١٩٩٩م، وينظر أيضا الاقتراح للسيوطي (ص) ١١٢ – تحقيق: د/ أحمد محمد قاسم -ولم يذكر المطبعة وسنة الطبعة

[10] هو أبو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري. المفنن، الزاهد الورع، توفي سنة ٥٧٧ هـ من أشهر مؤلفاته: الإنصاف في مسائل الخلاف، أسرار البلاغة، لمع الأدلة. (ينظر البغية ١١٩/٢)

[11] أصول النحو دراسة في فكر الأنباري للدكتور محمد سالم صالح (ص) ٣٥٤ -دار السلام- الطبعة الأولى- ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٧م.

[12] الكتاب ١٤/١

وبين الأخفش كلام سيبويه قائلا: "(لا يدخل الأفعال الجر؛ لأنه لا يضاف إلى الفعل، والخفض لا يكون إلا بالإضافة، ولو أضيف إلى الفعل، والفعل لا يخلو من فاعل. وجب أن يقوم الفعل وفاعله مقام التنوين؛ لأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين، وهو زيادة في المضاف كما أن التنوين زيادة، فلم يجز أن نقيم الفعل والفاعل مقام التنوين؛ لأن الاسم لا يحتمل زيادتين، ولم يبلغ من قلة التنوين وهو واحد أن يقوما مقامه، كما لم يحتمل الاسم الألف واللام مع التنوين وهذه علة جيدة)".[13]

الثاني : ذكر أبو سعيد السيرافي علة عدم دخول الجر في الأفعال عدة وجوه:

الوجه الأول: إن الجر إنما يكون بأدوات يستحيل دخولها على الأفعال، وهي حروف الجر والإضافة المحضة، وليس لدخول ذلك على الأفعال معنى يعقل. مثل قولك: هذا غلام يضرب، أو مررت بيضرب، ونحو ذلك فساد الكلام.[14]

وعلق عبد القاهر الجرجاني على هذا الوجه قائلا: "(هذا كاف في منع الفعل بالجر، وأصحابنا يبينون فساد دخول الجر في الفعل ويقصدون بذلك المبالغة في الإبانة، وعلل ذلك كثيرة، فأقربها أن الفعل خبر، والخبر لا يكون إلا نكرة، ألا ترى أنه إذا وجد في الكلام تعلقت به الفائدة، فإذا قلت:شضرب زيد عمرا يوم الجمعة أمام بكر، لم يستفد من جميع ذلك شيء "غير ضرب"، لأن هذه الأشياء معلومة، وإنما الذي لا يعلم التباس الفعل بها، وحقيقة التنكير أن يكون الشيء مجهولا فلو كان للفعل حظ في التخصيص والتعري عن التنكير وجب أن لا يستفاد؛ لأن المعلوم لا يفاد وإنما توجد الفائدة في غير المعلوم، وإذا ثبت هذا استحال الجر في الفعل، لأنه لا يكون إلا بالإضافة)".[15]

وكذلك بأن الإضافة إلى الأفعال غير سائغة، بالدليل بأن الإضافة في الكلام على ثلاثة أوجه:[16]

الوجه الأول: إضافة الشيء إلى مالكه، كقولك: هذا دار زيد، وهذا ثوب عبد الله.[17]

الوجه الثاني: إضافة الشيء إلى مستحقه أو الموصل إليه، كقولك: الحمد لله أي هو مستحقه، والشكر لزيد، ومررت بعبد الله، كما أوصلت اللام الشكر إلى زيد، وكذلك سائر حروف الجر إنما هي صلات للأفعال إلى مفعوليها.

الوجه الثالث: إضافة الشيء إلى جنسه، كقولك: هذا ثوب خزّ، وخاتم جديد، وباب ساج، وما أشبه ذلك، فلما كانت الأفعال لا تملك؛ لأنها ليست واقعة على مسميات تستحق الملك، لأنها إنما هي عبارة عن حركات الفاعلين في زمان ماض منقض أو حاضر أو منتظر، لم تكن إضافة الشيء إليها إضافة ملك. ألا ترى أن قولك: هذا غلام ضرب، أو صاحب يقوم وما أشبه ذلك، وأنت تريد به أن الفعل مستحق له، لا معنى له، فلم تمكن الإضافة إليها من هذا

[13] ينظر الإيضاح في علل النحو ١١١؛ وينظر أيضا شرح كتاب سيبويه ٤٣/١

[14] ينظر شرح الكتاب ٤٢/١؛ المقتصد ١٧١

[15] المقتصد ١٧١

[16] الإيضاح في علل النحو للزجاجي ١٠٨

[17] ينظر المقتصد ١٧١

الوجه، كما أنها لا تملك شيئا كذلك أيضا لا تستحقه، لأنه لو جاز أن تستحق جاز أن تملك، فلما لم تستقر على شيء بعينه لم يتميز استحقاقها المستحق.[18]

وقاس أبو حيان خفض المضارع إذا أضيفت إليه أسماء الزمان، نحو قوله تعالى: قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ[19] ؛ لأنه فعل معرب، وقد دخل عليه عامل خفض، ولم يؤثر فيه المضاف إليه لأن الإضافة في المعنى إنما هي للمصدر المفهوم منه. ومعنى "هذا يوم ينفع" يوم ينفع الصادقين، ودلالة الفعل على المصدر من قبيل دلالة التضمن.[20]

وإضافة أسماء الزمان إلى الأفعال وهو أن الغرض إنما هو المصادر، فكأن المضاف إليه في الحقيقة المصدر.[21]

الوجه الثاني: إن المضاف إليه يتعرف به المضاف، أو يخرج به من إبهام إلى تخصيص على مقدار خصوصه في نفسه، كقولك: "هذا غلام زيد" فيتعرف الغلام بزيد وتقول: "هذا غلام رجل صديق لك"، فيخرج الغلام عن حد الإبهام الذي في قولك: "هذا غلام" حتى ينحصر ملكه على صديق له، دون سائر الناس، وصديق له أخص من واحد من الناس مبهم.[22] والقصد

بالإضافة لتخصيص المضاف، والفعل لو أضيف إليه لم يخص ما قبله. مثل قولك: جاءني غلام يقوم، لم يختص الغلام بإضافته إلى يقوم؛ لأن القيام يكون من زيد وعمر وسائر الناس، فلهذا سقط الجر من الفعل.[23] وأما ما ورد في الشعر قوله:

والله ما ليلى بِنام صاحبه * ولا مخلط الليان جانبه [24]

والشاهد فيه: حيث أدخل الباء على «نام» وهو فعل باتفاق، فالجواب أنه على حذف الموصوف أي بليل نام صاحبه.

الوجه الثالث: إن الفعل لا يكون إلا نكرة، ولا يكون شيء منه أخص من شيء فإذا كانت الإضافة إنما ينبغي لها زيادة معرفة المضاف، ولا سبيل إلى أن يعرف المضاف إليه، حتى يكون مقصورا إليه معروفا، فيتعرف المضاف بذلك لم يصح.[25] وسبق الزجاجي والسيرافي لهذا الوجه. ولقد قال الزجاجي لهذا الوجه معللا:

---

[18] ينظر الإيضاح في علل النحو الزجاجي ١٠٨، ١٠٩

[19] الآية ١١٩ من سورة المائدة

[20] ينظر التذييل لأبي حيان ١٤٠/١

[21] ينظر الإيضاح في علل النحو ١١٣

[22] ينظر شرح الكتاب ٤٣/١؛ العلل للوراق ٣١؛ المقتصد ١٧١؛ التبصرة ٨٠/١

[23] ينظر العلل في النحو للوراق ٣١؛ التبصرة ٨٠/١

[24] القائل لهذا البيت: لأبي خالد القناني من بحر الرجز.

ينظر: شرح أبيات سيبويه ٤١٦/٢؛ الخصائص ٣٦٦/٢؛ أسرار العربية ٧٠؛ شرح المفصل ٦٢/٣؛ الهمع ٢٨/١؛ شرح الأشموني ٣٧١/٢/٢

[25] ينظر شرح الكتاب ٤٣/١ وينظر أيضا المقتصد ١٧١

"(الدليل على الأن الأفعال نكرات أنها لا تنفك من الفاعلين، والفعل والفاعل جملة يستغى بها وتقع بها الفائدة. والجمل نكرات كلها؛ لأنه لو كانت معارف لم تقع بها فائدة لأنها قد كان يعرفها المخاطب فلا تقع بها فائدة)".[26]

وإذا قيل إذا كانت الأفعال نكرات كيف تعرف؟ وأجيب أن تعرف الأفعال محال؛ لأنها لا تضاف، كما أنه لايضاف إليها. ومنها أن تعريفها بالألف واللام من دلائل الأسماء التي تختص بها. لأنها يشير بها المتكلم إلى عهد بينه وبين من يخاطبه في الذي يدخل عليه الألف واللام. والأفعال غير محصورة على شيء واحد فتعرف ذلك الشيء وأن الأفعال جملة تتكون من الفعل والفعل، ودخول الألف واللام للجمل محال.[27]

الوجه الرابع: وهو أن الفعل والفاعل جملة ولا يجوز أن تقول: "هذا غلام زيد يقوم، كذلك لا تقول: "هذا غلام يقوم زيد" لأنه جملة كالابتداء والخبر.[28]

وإن قيل: فلم لا يجوز إضافتها نفسها؟ أجاب الزجاجي:

"لم تجز إضافة الأفعال؛ لأن الفعل لا ينفك من فاعله كما ذكرنا مضمرا أو مظهرا. والفعل والفاعل جملة منزلة المبتدأ وخبره، فكما لا تجوز إضافة الجمل، كذلك لا تجوز إضافة الفعل".[29]

الوجه الخامس: أن الفعل إنما هو اللفظ الدال على حدث ف زمان ماض أو غير ماض، فلو أضفنا إلى الفعل كنا قد أضفنا إلى الحدث والزمن، لا إلى أحدهما، ولا يصح الإضافة إلى زمان غير متحصل، وإنما يضاف إلى الزمان الدال على وقت منه بعينه.[30]

وسبق الأخفش في وجه هذه العلة.[31]

وهذه الأوجه التي ذكره السيرافي لعلة عدم دخول الجر في الأفعال.

الثالث: وعلل الصيمري قائلا : "(وإنما لم يدخل الجر الأفعال؛ لأن لجر لا يكون إلا بأدوات من الحروف، والأسماء يستحيل دخولها على الأفعال، لقلة الفائدة في ذلك، ألا ترى أنه لا فائدة في قولك: غلام يذهب بالإضافة، ولا في مررت بيقوم، والكلام وضع للفائدة، فلما لم يكن في دخول أدوات الجر على الأفعال فائدة ترك جرها أصلا. ووجه آخر وهو: إن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، والمجرور يقوم من الاسم الجار مقام التنوين، فلم يجز أن يقوم الفعل والفاعل – وهما شيئان قويان- مقام التنوين وهو حرف ضعيف)".[32]

تبع الصيمري في علته السابقة كلام سيبويه

---

[26] الإيضاح في علل النحو ١٢٠

[27] ينظر الإيضاح في علل النحو ١٢٠

[28] شرح الكتاب ٤٣/١

[29] الإيضاح في علل النحو ١٢٠

[30] شرح الكتاب ٤٣/١

[31] ينظر الإيضاح ١١٠؛ وشرح الكتاب ٤٣/١

[32] التبصرة والتذكرة ٨٠/١

الرابع : علل ابن مالك اختصاص الجر للأسماء لأن عامله لا يستقل إلى ما يتعلق به من فعل أو ما يقوم مقامه.[33] وعلق أبو حيان في هذا قائلا:

"(ومما يتعقب على المصنف في كلامه قوله في عامل الجر "إنه غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به[34] وليس هذا على الإطلاق، لأن حرف الجر إذا كان زائدا لا يفتقر إلى ما يتعلق به، وكذلك إذا كان غير زائد في نحو: لولاك، ولعل زيد قائم، في لغة من خفض [35] وقوله: "ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله"[36]، ليس على الإطلاق، بل منه ما يرفع معموله، نحو: " ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ ... ﴾ "[37] وما قام من رجل، وما زيد بقائم في لغة تميم[38]، فإنك تقول: (كفى بالله)، وما قام رجل، وما زيد قائم".[39]

واتضح ما سبق أنه لا يجوز دخول الجر في الأفعال كما ذكرنا علته خلال هذا المبحث، ووافق جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه، ونعم ما قال سيبويه: لا جرّ في الأفعال ولا جزم في الأسماء، لذا رأينا أ.د/ عبد النعيم علي محمد يقول: الجر علم الأسماء والجزم علم الأفعال.[40]

علة اختصاص الفعل المضارع بالجزم دون الاسم

لم يجز جزم الأسماء لتمكنها؛ لأن الاسم لو أسكن آخره للجزم لجاز أن يلقاه ساكن، فلابد من تحريكه للالتقاء الساكنين، وحركة التقاء الساكنين بناء، فلما كان الجزم يخرج الأسماء من التمكن إلى البناء وجب إلا تجزم.

وأيضا أننا لو حذفنا حركة الإعراب من الاسم علامة للجزم لتبعها التنوين، لأنه تابع لحركة الإعراب وحذف شيئين من الاسم وهو أخفّ من الفعل.

وسنرى آراء بعض العلماء في علة اختصاص الفعل المضارع بالجزم دون الاسم.

آراء العلماء في علة اختصاص الفعل المضارع بالجزم دون الاسم.

علل سيبويه بقوله: "(وليس في الأسماء جزم؛ لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة)".[41]

قال الصيمري: "(وإنما لم تجز الأسماء لتمكنها؛ لأن الاسم لو أسكن آخره للجزم لجاز أن يلقاه ساكن، فلابد من تحريكه للالتقاء الساكنين، وحركة التقاء الساكنين بناء، فلما كان الجزم يخرج الأسماء من التمكن إلى البناء

---

[33] ينظر شرح التسهيل ٣٩/١

[34] ينظر المصدر السابق

[35] لغة بني عقيل (ينظر سر صناعة الإعراب ٤٠٧ وينظر أيضا حاشية التذييل ١٤٢/١)

[36] ينظر شرح التسهيل ٣٩/١

[37] الآية ٦ من سورة النساء

[38] ينظر الكتاب ٥٧/١، المقتضب ١٨٨/٤؛ التذييل ١٤٣/١

[39] التذييل ١٤٣/١، ١٤٢

[40] ينظر مقدمة أحد مؤلفاته الجزء الأول من "كتاب الجر علم الأسماء" (ص) ٣-٤

[41] الكتاب ١٤/١

وجب إلا تجزم. ووجه آخر؛ وهو أننا لو حذفنا حركة الإعراب من الاسم علامة للجزم لتبعها التنوين، لأنه تابع لحركة الإعراب وحذف شيئين من الاسم -وهو أخفّ من الفعل- إجحاف به، فلذلك لم تجزم الأسماء)".[42]

وتبع الصيمري علته بأن الأسماء لم تجزم لتمكنها، ثم زاد بقوله: "(لأن الاسم لو أسكن آخره للجزم لجاز أن يلقاه ساكن، فلابد من تحريكه لالتقاء الساكنين، وحركة التقاء الساكنين بناء، فلما كان الجزم يخرج الأسماء من التمكن إلى البناء وجب إلا تجزم)".[43]

والمقصود من قول الصيمري: "(وحركة التقاء الساكنين)" هو الكسرة التي هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.[44] والمقصود من كلام الصيمري في هذا أيده ابن يعيش بقوله: "(وإنما وجب في التقاء الساكنين التحريك بالكسر لأمرين: أحدهما: أن الكسرة لا تكون إعرابا إلا ومعها التنوين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة، وقد تكون الضمة والفتحة إعرابين ولا تنوين يصحبهما، فإذا اضطُررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة لا يتوهم أنها إعراب، وهي الكسرة)".[45]

وأقرب تعليل الصيمري هذا بقول السيرافي: "(فإن قال قائل: أليس المجزوم قد يتحرك لالتقاء الساكنين إذا قلت: "لم يقم الرجل"؟ قيل له: بلى، وليست هذه الحركة بموجودة في كل حال، وإنما هي عارضة توجد فيه إذا وليه ما فيه الألف واللام، او ساكن غير ذلك، ولو فصلت بينهما سلم الجزم، ولم يضطر إلى تحريكه والتنوين لازم للاسم في أوّليته، فلو دخل الجازم وحذف الحركة لم يسلم السكون؛ لم يوجبه التنوين من الحركة فلم يصح دخوله؛ لأنه لا يصح تأثيره في أوليته الأسماء)".[46] ووافق أيضا العكبري[47] هذه العلة.

وصرح ابن عصفور كلام سيبويه: "..... لتمكنها ولحاق التنوين لها" يعني التي لا تنصرف وقد كان ينبغي أن تجزم حملا للخفض فيها على الجزم لشبهها بالمضارع لأنها متمكنة في الأصل يلزمها حركة وتنوين، لأن الحركة تدل على المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة وغير ذلك من المعاني، والتنوين يدل على أن الاسم أصل في نفسه باق على أصالته، فلو جزمت لذهبت منها الحركة للجزم، وقد كان ذهب منها التنوين للشبه فكانت تختلّ بحذف التنوين والحركة.[48] وسبق الجرجاني في هذا الكلام.[49]

والثاني من علة الصيمري في اختصاص الفعل المضارع بالجزم دون الاسم بأن حذف حركة الإعراب من الاسم علامة للجزم لتبعها التنوين، لأنه تابع لحركة الإعراب وحذف الشيئين من الاسم وهو أخف من الفعل.[50] ووافق

---

[42] التبصرة والتذكرة ٨١/١

[43] التبصرة والتذكرة ٨١/١

[44] ينظر حاشية التبصرة ٨١/١

[45] شرح المفصل ١٢٧/٩؛ وينظر أيضا شرح الرضي على الكافية؛ همع الهوامع

[46] شرح الكتاب ٢٦/١؛ وينظر أيضا حاشية التبصرة ٨١/١

[47] ينظر اللباب للعكبري ٦٥/١

[48] ينظر الجمل ١١٤/١، وينظر أيضا التذييل ١٤١/١

[49] ينظر المقتصد ١٧٠

[50] ينظر التبصرة ٨١/١

الصيمري وسيبويه، وقول سيبويه في امتناع الأسماء من الجزم: "(فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحاقها الجزم والسكون)".[51]

ونقل عن الزجاجي بأن الفراء صرح بهذا القول: "(إن الأسماء أخف من الأفعال وإن الأفعال أثقل من الأسماء، وإنه إنما جزمت الأفعال لثقلها، فخففت بالجزم لأنه حذف، وإن الأسماء كانت أحمل للخفض لخفتها ليتعدل الكلام بتخفيف الثقيل وإلزام بعض الثقيل للخفيف)".[52]

وقال الوراق مبينا كلام سيبويه: "(أن الجزم لم يجز دخوله على الاسم لأنه لو دخل عليه لأوجب حذف الشيئين: التنوين والحركة، والاسم في نهاية الخفة فكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به، فسقط الجزم من الأسماء وأدخل في الأفعال إذ كان الفعل ثقيلا يحتمل الحذف والتخفيف، فاستقر الجزم للفعل)".[53]

وحكى عن المازني أنه قال: لم يدخل الأسماء الجزم؛ لأنه لا يكون إلا بعوامل، يمتنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى، نحو: "لم"، و"لما"، و"إن" للمجاز وما جرى مجراهن.[54]

ونقل عن أبي حيان[55] أن هذا القول اختاره عبد الدائم القيرواني.[56]

وقال الزجاج: "قال بعضهم لم تجزم الأسماء لخفتها، ولم تخفض الأفعال لثقلها".[57]

ونسب الزجاجي بأن هذا القول قاله أكثره الكوفيون.[58]

وذكر الجرجاني فإن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم[59]، وتبعه ابن مالك بقوله: "وخص الجزم بالفعل لكونه فيه كالعوض من الجر)".[60]

وزاد العكبري بأن الإعراب دخل على الأسماء لمعنى الفاعلية والمفعولية والإضافية، وقد وفت الحركات بذلك المعنى، وهو الفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه وليس ثم معنى رابع، يدل عليه الجزم، وتبعه ابن عصفور بقوله: وزاد أيضا أن الجزم دخل في الأفعال عوضا من الجر في الأسماء، ولو دخل الأسماء لجمع لها بين العوض والمعوّض.[61]

---

[51] الكتاب ٢٠/١، وينظر أيضا الإيضاح في علل النحو للزجاجي ١٠٦

[52] الإيضاح في علل النحو ١٠٦

[53] العلل في النحو للوراق ٣١، وينظر أيضا المقتصد ١٦٨

[54] ينظر شرح الكتاب ٢٧/١، وينظر أيضا التذييل ١٤٢/١

[55] ينظر التذييل ١٤٣/١

[56] هو: أبو القاسم عبد الدائم بن مرزوق الأندلسي المنزل القيرواني الأصل، رحل إلى المشرق، ودخل العراق، وأخذ عن علمائها، وأخذ عن أبي العلاء المعري شيئا من الأدب. روي عنه أبو جعفر محمد بن حكم السرقسطي. توفي بطليطلة. (ينظر بغية الوعاة ٧٥/٢)

[57] ينظر التذييل ١٤٢/١

[58] ينظر الإيضاح في علل النحو ١٠٦، وينظر أيضا التذييل ١٤٣/١

[59] المقتصد ١٦٨

[60] شرح التسهيل لابن مالك ٣٩/١

[61] ينظر اللباب للعكبري ٦٥/١

وقال جماعة من الكوفيين والبصريين: لم تجزم الأسماء لاستحالة دخول الأدوات الجازمة إنما هي للنفي أو للنهي أو الجزاء أو الأمر، وما أشبه ذلك، وخولها على الأسماء غير سائغ فامتنعت من الجزم لذلك.[62] واختصر ابن مالك بأن الجزم مخصوص بالفعل فلا حظ للاسم فيه، لامتناع دخول عامله عليه.[63]

ولقد عرضنا في المبحث السابق علة النحاة في اختصاص الجزم للفعل المضارع، فالأسماء أثقل من الفعل.

الخلاصة

للعلة النحوية أهمية كبيرة للدرس النحوي واللغوي، وقد أشارت بثراء اللغة العربية وسليقة أهلها، وكشفت أسرار اللغة العربية وبها نزل القرآن الكريم وهي ليست لغة العرب فقط وإنما لغة الإسلام والمسلمين.

ومن مسائل العلة النحوية هي العلة في إعراب الفعل المضارع، وبعد عرض أقوال العلماء لهذه المسألة نرى علتهم في عدم الجرّ للفعل المضارع وهي أنه لايجوز دخول الجرّ في الأفعال لأن الجرّ لايكون إلا بأدوات من الحروف وتستحيل دخولها على الفعل لقلة الفائدة في ذلك.

واختصاص الفعل المضارع بالجزم، لأن الاسم لو أسكن آخر للجزم لجاز يلقاه ساكن، فلابدّ من تحريكه لالتقاء الساكنين، وحركة التقاء الساكنين بناء، وكذلك لتمكن الأسماء ولخفتها، لأن الأسماء أثقل من الفعل.

المصادر والمراجع

الاشتقاق لابن دريد (ص) ٥٥ تحقيق: عبد السلام هارون -مؤسسة الخانجي- ١٣٧٨ هـ/ ١٩٥٨ م

الاقتراح للسيوطي (ص) ١١٢ – تحقيق: د/ أحمد محمد قاسم -ولم يذكر المطبعة وسنة الطبعة

الإيضاح في علل النحو للزجاجي – تحقيق: د/ مازن مبارك – دار النفائس – الطبعة السادسة – ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

التبصرة والتذكرة للصيمري – تحقيق: د/ فتحى أحمد مصطفى علي الدين – المملكة العربية السعودية جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – الطبعة الأولى – ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

التذييل والتكميل لأبي حيان – دار القلم – دمشق – الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

الخصائص لابن جني ٤٩/١ -تحقيق: د/ محمد علي النجار- الهيئة العامة المصرية للكتاب- الطبعة الرابعة ١٩٩٩م

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري مادة (ع ل ل) ١٧٧٣/٥ -دار العلم للملايين -بيروت- الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ/ ١٩٥٦ م

العلل في النحو لأبي حسين بن محمد بن عبد الله المعروف بالوراق – تحقيق: مها مازن مبارك – دار الفكر – بيروت.

الكشاف اصطلاح الفنون لمحمد علي ابن الشيخ ابن قاضي ١٠٣٦/٣ -دار صادر -بيروت- دون ذكر سنة الطبعة

[62] ينظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ١٠٦

[63] ينظر شرح الكافية الشافية ٦٦/١

اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري – تحقيق: د/عبد الإله نبهان – دار الفكر المعاصر – بيروت – دمشق
المقتضب للمبرد – تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة – مجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م.– ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
أسرار العربية لابن الأنباري – دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م
أصول النحو دراسة في فكر الأنباري للدكتور محمد سالم صالح (ص) ٣٥٤ -دار السلام- الطبعة الأولى- ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٧ م.
بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي – تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا – مطبعة دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م
تاج العروس للزبيدي مادة (ع ل ل) ٣١/٨ دار ليبيا بنغازي -دون ذكر سنة الطبعة-
تعليل الأحكام عرض وتحليل لطريقة التعليل وتطوراتها في عصور الاجتهاد والتقليد للأستاذ مصطفى شلبي (ص) ١٢ -دار النهضة العربية- بيروت-لبنان- سنة الطبعة ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م
سر صناعة الإعراب لابن جني – دراسة وتحقيق: د/ حسن هنداوي – دار القلم ودمشق.
شرح الأشموني على الألفية (المسمى بالمنهج السالك على ألفية ابن مالك) – طبعة الحلبي.
شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق: عبد الرحمن سيد و د/ بدوي المختون – هجر – الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.
شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش – تحقيق: أد/ علي محمد فاخر، أد/ جابر محمد البراجة، أد/ إبراهيم جمعة العاجمي، أد/ جابر السيد مبارك، أد/ علي السنوسي، أد/ محمد راغب نزال – دار السلام – الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م
شرح كافية ابن الحاجب للرضى – قدم له ووضع حواشيه وفهارسه – د/أميل يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية – ١٤٣٨هـ – ٢٠٠٧م.
شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م
شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي – تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م
شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب – بيروت – ومكتبة المتنبي – القاهرة.
شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي – التحقيق: دم محمد الريح هاشم – دار الجميل – بيروت.
الجر علم الأسماء الجر بالحروف لعبد النعيم علي محمد عبد الله – دار الطباعة المحمدية – الطبعة الأولى – ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
كتاب المقتصد لشرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني – تحقيق: د/كاظم بحر المرجان – منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية – دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ م.
كتاب سبويه – تحقيق: عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى.
كشاف اصطلاح الفنون لمحمد عل ابن الشيخ علي ابن قاضي – دار صادر - بيروت

مقاييس اللغة لأبي حسين أحمد بن فارس زكريا في مادة "ع ل" (ص) ٢٣٨ – دار الحديث القاهرة ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م

مقدمة الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق: د/ مازن المبارك (ص) ١-٨، دار النفائس- الطبعة السادسة ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م

همع الهوامع للسيوطي – تحقيق: أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية – ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م.